Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

فلسفة الصراع في ظل النظام الاشتراكي

م.م سيف نبهان اسماعيل[1]، م.م عبد الرحمن محمد عيسى[2]، م.د مصطفى صادق عواد[3]

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية[1&2&3]

saif.nabhan@nahrainuniv.edu.iq

استلام البحث:20-09-2026 مراجعة البحث :15-10-2026 قبول البحث:01-11-2026

الملخص

تناول هذا البحث فلسفة الصراع في ظل النظام الاشتراكي، من خلال تحليل الأسس الفلسفية التي قام عليها مفهوم الصراع في الفكر الاشتراكي، ودراسة انتقاله من إطار نظري لتفسير التطور التاريخي والاجتماعي إلى مبدأ مؤثر في بناء النظام السياسي والاجتماعي. وينطلق البحث من إشكالية تتمثل في مدى قدرة فلسفة الصراع، ولا سيما الصراع الطبقي، على الانتقال من كونها أداة لتفسير التناقضات الاجتماعية إلى أساس عملي لبناء نظام قادر على إدارة هذه التناقضات وتحقيق الاستقرار.

أن فلسفة الصراع قدمت إسهاماً مهماً في تفسير علاقات القوة والمصالح والتفاوتات الاجتماعية، وأسهمت في إبراز الدور الذي تؤديه التناقضات الاجتماعية في عملية التغيير التاريخي. إلا أن التجربة الاشتراكية كشفت في الوقت نفسه عن حدود اختزال مختلف أشكال الصراع في البعد الطبقي، كما أظهرت أن تغيير علاقات الملكية لا يؤدي بصورة تلقائية إلى إنهاء الصراع، وإنما قد يعيد إنتاجه في صور سياسية ومؤسسية جديدة. وخلص البحث إلى أن القيمة التحليلية لفلسفة الصراع تظل قائمة، إلا أن تحويلها إلى منطق حصري لتنظيم الدولة والمجتمع يثير إشكالات تتعلق بالتعدد السياسي والمشاركة وإدارة الاختلاف. ومن ثم، فإن استقرار النظام السياسي لا يتطلب إلغاء الصراع، وإنما بناء مؤسسات قادرة على تنظيمه وتحويله إلى مسارات سلمية للتغيير والتسوية.

الكلمات المفتاحية: فلسفة الصراع، الفكر الاشتراكي، الصراع الطبقي، النظام الاشتراكي، الدولة الاشتراكية، السلطة السياسية.

Abstract:

This research examines the philosophy of conflict within the socialist system by analyzing the philosophical foundations of the concept of conflict in socialist thought and studying its transformation from a theoretical framework for explaining historical and social development to an influential principle in the construction of the political and social order. The research stems from the question of the extent to which the philosophy of conflict, particularly class conflict, can move from being a tool for explaining social contradictions to a practical basis for building a system capable of managing these contradictions and achieving stability.

The philosophy of conflict has made a significant contribution to explaining power relations, interests, and social inequalities, and has highlighted the role of social contradictions in the process of historical change. However, the socialist experience has simultaneously revealed the limitations of reducing various forms of conflict to the class dimension. It has also shown that changing property relations does not automatically end conflict, but may instead reproduce it in new political and institutional forms. The research concludes that the analytical value of the philosophy of conflict remains, but its transformation into an exclusive logic for organizing the state and society raises issues related to political pluralism, participation, and the management of difference. Therefore, the stability of the political system does not require the elimination of conflict, but rather the building of institutions capable of regulating it and transforming it into peaceful paths for change and resolution.

Keywords : Philosophy of conflict, socialist thought, class struggle, socialist system, socialist state, political power.

المقدمة

يُعد الصراع من المفاهيم المركزية في الفكر السياسي والاجتماعي، لما يؤديه من دور في تفسير طبيعة العلاقات بين القوى والجماعات والمصالح داخل المجتمع. وقد اختلفت المدارس الفكرية في تفسير مصادر الصراع ووظيفته؛ فبينما ركزت بعض الاتجاهات على إمكان تحقيق التوافق والاستقرار من خلال المؤسسات والقواعد المنظمة للعلاقات الاجتماعية، اتجه الفكر الماركسي إلى وضع الصراع في قلب تفسير التطور التاريخي، ولا سيما من خلال مفهوم الصراع الطبقي الذي ربط بين التحولات الاجتماعية والسياسية وطبيعة علاقات الإنتاج والملكية.

كما أنه لم ينظر الفكر الاشتراكي إلى الصراع باعتباره ظاهرة سلبية بالضرورة، وإنما بوصفه قوة تاريخية يمكن أن تؤدي إلى تغيير بنية المجتمع وإعادة تنظيم علاقاته الاقتصادية والسياسية. وقد ارتبط هذا التصور بالنقد الموجه إلى النظام الرأسمالي، ولا سيما ما يتعلق بالتفاوت في الملكية وتوزيع الثروة وعلاقات العمل، وصولاً إلى تصور الانتقال نحو نظام اشتراكي يقوم على إعادة تنظيم ملكية وسائل الإنتاج وتقليص الانقسامات الطبقية.

غير أن انتقال فلسفة الصراع من المجال النظري إلى مجال الممارسة السياسية أظهر تعقيدات لم تكن واضحة بالدرجة نفسها في البناء النظري. فقد أدى قيام الأنظمة الاشتراكية إلى ظهور أشكال متعددة من الصراع، لم تقتصر على العلاقة بين الطبقات، وإنما شملت الصراع مع القوى الاجتماعية المرتبطة بالنظام السابق، والخلافات داخل الحزب والدولة، والتوتر بين المركزية السياسية والمشاركة، فضلاً عن العلاقة بين متطلبات الثورة ومقتضيات بناء الدولة والمؤسسات. كما ارتبطت هذه الصراعات بالسياق الدولي الذي فرضته المنافسة بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي.

- **أشكالية البحث:**

تتمثل إشكالية البحث في التساؤل حول مدى قدرة فلسفة الصراع، ولا سيما الصراع الطبقي، على الانتقال من كونها إطاراً فلسفياً لتفسير التطور الاجتماعي إلى أساس عملي لبناء نظام اشتراكي قادر على إدارة التناقضات الاجتماعية والسياسية وتحقيق الاستقرار.

وينبثق عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، أهمها:

1- ما الأسس الفلسفية التي قامت عليها فكرة الصراع في الفكر الاشتراكي؟
2- كيف وظف الفكر الاشتراكي مفهوم الصراع الطبقي في تفسير الانتقال إلى النظام الاشتراكي؟
3- ما أبرز مظاهر الصراع التي ظهرت داخل الأنظمة الاشتراكية؟
4- هل أدى تغيير علاقات الملكية والإنتاج إلى إنهاء الصراع الاجتماعي أم إلى إعادة إنتاجه بأشكال جديدة؟
5- ما حدود الصراع الطبقي بوصفه إطاراً لتفسير مختلف التناقضات السياسية والاجتماعية؟
6- إلى أي مدى استطاعت التجربة الاشتراكية تحويل الصراع من أداة للمواجهة إلى آلية لإعادة بناء المجتمع والدولة؟

- **هدف البحث:**

يهدف البحث بصورة أساسية إلى تحليل فلسفة الصراع في الفكر الاشتراكي وتقويمها في ضوء التجربة العملية للأنظمة الاشتراكية، من خلال الكشف عن أسسها النظرية، ودراسة دور الصراع الطبقي في بناء النظام الاشتراكي، وتحليل مظاهر الصراع داخله، وصولاً إلى تحديد الإسهامات والحدود التي كشفت عنها التجربة الاشتراكية.

ويتفرع عن ذلك عدد من الأهداف، تتمثل في:

1- بيان الأسس الفكرية والفلسفية التي استند إليها مفهوم الصراع في الفكر الاشتراكي.
2- توضيح موقع الصراع الطبقي في تفسير التحول من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي.
3- تحليل أبرز مظاهر الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي داخل الأنظمة الاشتراكية.
4- الكشف عن التحولات التي طرأت على مفهوم الصراع بعد انتقاله من الإطار النظري إلى الممارسة السياسية.

5- تقويم قدرة فلسفة الصراع على تفسير التناقضات الاجتماعية والسياسية في التجربة الاشتراكية.

6- تحديد حدود توظيف الصراع بوصفه أساساً لتنظيم الدولة والمجتمع.

- **أهمية البحث:**

تنبع أهمية البحث من أهمية مفهوم الصراع في الفكر السياسي والاجتماعي، ومن المكانة التي احتلها هذا المفهوم في الفكر الاشتراكي، حيث لم يكن مجرد موضوع من موضوعات التحليل، وإنما شكّل مدخلاً أساسياً لفهم المجتمع والتاريخ والتغير السياسي.

وتتمثل الأهمية العلمية للبحث في محاولة الجمع بين المستوى الفلسفي والمستوى التطبيقي في دراسة الصراع؛ إذ لا يكتفي بتناول الصراع بوصفه مفهوماً نظرياً، وإنما يبحث في كيفية تجسده داخل النظام الاشتراكي، وما ترتب على ذلك من تحولات وتناقضات. كما تبرز أهمية البحث في إعادة قراءة مفهوم الصراع بعيداً عن التعامل معه بوصفه مفهوماً أحادي الدلالة، من خلال التمييز بين الصراع كأداة تحليلية، والصراع كمنطق للممارسة السياسية.

أما الأهمية الفكرية فتتمثل في محاولة الوصول إلى قراءة نقدية متوازنة للتجربة الاشتراكية، تتجنب الحكم عليها من خلال نتائجها السياسية فقط، وتبحث في مدى صلاحية الأسس الفلسفية التي قامت عليها، وحدود قدرتها على تفسير التعدد والتناقضات التي تتسم بها المجتمعات السياسية.

- **منهجية البحث**

اعتمد البحث على المنهج التحليلي النقدي، من خلال تحليل مفهوم الصراع في الفكر الاشتراكي والكشف عن مرتكزاته الفلسفية وعلاقته بمفاهيم الطبقة والملكية والسلطة والدولة. كما استفاد البحث من المنهج التاريخي في تتبع انتقال مفهوم الصراع من المستوى النظري إلى الممارسة السياسية، وبيان أبرز التحولات التي شهدتها التجارب الاشتراكية، ولا سيما التجربة السوفيتية.

كما وظف البحث المقاربة النقدية في تقييم العلاقة بين التصورات النظرية والممارسة السياسية، والكشف عن مواطن القوة والحدود في فلسفة الصراع، ولا سيما فيما يتعلق بقدرتها على تفسير التناقضات الاجتماعية والسياسية، ومدى نجاحها في التحول من إطار تفسيري إلى أساس عملي لتنظيم الدولة والمجتمع.

<u>أولاً: الأسس الفلسفية للصراع في الفكر الاشتراكي</u>

تحتل فكرة الصراع موقعاً مركزياً في الاشتراكية الماركسية التي يركز عليها هذا البحث، إذ يرتبط تفسير المجتمع بفهم التناقضات الكامنة في تنظيمه الاقتصادي وعلاقاته الاجتماعية ومؤسساته السياسية؛ ويشير الصراع في هذا الإطار إلى تفاعل قوى تختلف مصالحها ومواقعها داخل عملية الإنتاج وتسعى

إلى المحافظة على العلاقات القائمة أو تغييرها، ويتوزع النظر في هذه العلاقات بين شروطها الاقتصادية وأشكالها السياسية وتعبيراتها الفكرية، ولذلك تتصل دراسة الصراع بتحليل شروط تشكّل النظام الاجتماعي وإمكانات تحوله، ويرى الباحث أن القيمة المنهجية لهذا المدخل تكمن في نقل الاهتمام من وصف النزاعات الظاهرة إلى تفسير العلاقات التي تنتجها وتمنحها استمراريتها التاريخي

تشكّلت هذه الرؤية من تفاعل ثلاثة روافد رئيسة هي الفلسفة الألمانية والاقتصاد السياسي الإنجليزي والاشتراكية الفرنسية، فقد أسهم التراث الفلسفي الألماني في تطوير النظر إلى الحركة والتناقض بينما أتاح الاقتصاد السياسي دراسة العمل والقيمة وعلاقات الإنتاج، وقدّمت الاشتراكية الفرنسية نقداً للتفاوت الاجتماعي وتصورات لإعادة تنظيم المجتمع؛ ويتكامل نقد توزيع الثروة مع تحليل السلطة وطرائق تبريرها فكرياً، ويكشف الجمع بين هذه الروافد عن تركيب معرفي يربط الفلسفة بالاقتصاد والسياسة، فأصبح تفسير الصراع يتطلب البحث في المصالح الاجتماعية وفي الأفكار التي تعبّر عنها وفي الشروط المادية التي تسمح بتحويل الاعتراض على الواقع إلى مشروع لتغييره. [1]

قدّمت الاشتراكية الطوباوية أرضية مهمة لهذا التحول عبر نقد الفقر والامتيازات والتنافس الاقتصادي والدعوة إلى تنظيم اجتماعي أكثر عدالة، وقد تناول إنجلز إسهامات سان سيمون وفورييه وروبرت أوين بوصفها محاولات لفهم اختلالات المجتمع الناشئ وتجاوزها؛ وقد ربط حدود تلك التصورات بمرحلة تاريخية كانت فيها الطبقة العاملة في طور التكوين، غير أن الانتقال إلى الاشتراكية العلمية اقترن عنده بإسناد مشروع التغيير إلى دراسة التطور التاريخي والقوى الاجتماعية القادرة على إنجازه، ومن ثم اكتسب الصراع وظيفة تفسيرية ترتبط بتحديد الفاعلين ومصالحهم وشروط حركتهم، وأصبحت العدالة الاجتماعية غاية تستلزم الكشف عن الوسائل والعلاقات التي يمكن أن تجعل تحقيقها ممكناً. [2]

يمثّل الجدل الهيغلي أساساً فلسفياً مهماً لفهم هذا الانتقال، إذ وفّر تصوراً للحقيقة والتاريخ يقوم على الحركة وتجاوز الأشكال المحدودة عبر تناقضاتها الداخلية؛ وقد أعاد ماركس توجيه الجدل نحو الحياة المادية والعمل والعلاقات الاجتماعية، فأصبحت دراسة الأفكار مرتبطة بالظروف التي يتفاعل ضمنها

البشر وينتجون وسائل عيشهم، وتتصل المادية هنا بأولوية الواقع الاجتماعي في التفسير وبحث منشأ الوعي وشروط تشكله، وتظهر أهمية هذا التحول في تغيير موضع البحث عن أسباب الصراع، حيث تتقدم علاقات البشر الفعلية بوصفها مجالاً للتحليل وتُدرس التصورات السياسية والأخلاقية في صلتها بهذه العلاقات، وبذلك يصبح التناقض مدخلاً لفهم تاريخية المؤسسات وقابليتها للتحول. [3]

يقوم التصور الجدلي للصراع على مبدأ ترابط الأطراف المتعارضة داخل علاقة اجتماعية واحدة، وتعبّر فكرة وحدة الأضداد وصراعها عن هذا الجمع بين الاعتماد المتبادل وتعارض الاتجاهات؛ فعلاقة العمل برأس المال تتضمن اشتراكاً في عملية الإنتاج وتفاوتاً في السيطرة على شروطها ونتائجها، كما يتيح مبدأ تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية تفسير تراكم التحولات وصولاً إلى تبدل طبيعة العلاقة القائمة، ويعبّر مفهوم نفي النفي عن تجاوز الشكل السابق مع استمرار بعض

[1] فلاديمير إيليتش لينين، «سيرة مختصرة وعرض للماركسية»، سلسلة إصدارات لجنة العمل الفكري المركزية، دون مكان نشر، دون تاريخ، ص 9.
[2] فريدريك إنجلز، «الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية»، دار التقدم، موسكو، دون تاريخ، ص 41–42 و64–65.
[3] غسان علاء الدين وقيس محمود محلا، مصدر سبق ذكره، ص69.

عناصره داخل تنظيم جديد، وتقتضي القيمة المنهجية لهذه المبادئ تعيين التناقضات في سياقاتها المحددة ودراسة القوى الحاملة لها، بحيث تظل المفاهيم أدوات لتحليل الواقع تستمد أهميتها من قدرتها على تفسيره. [4]

تنقل المادية التاريخية هذا المنظور إلى دراسة البنية الاجتماعية من خلال العلاقة بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، وتشمل الأولى وسائل العمل والخبرة والقدرات البشرية بينما تتصل الثانية بتنظيم الملكية والإنتاج والعلاقات بين المشاركين فيه؛ وتقوم على هذا الأساس الاقتصادي أبنية قانونية وسياسية ترتبط بها أشكال محددة من الوعي الاجتماعي، ويفترض التصور الماركسي أن تطور القوى المنتجة قد يدخل في تعارض مع العلاقات القائمة عندما تصبح مقيدة لإمكانات تطورها، وعندئذ تتشكل شروط التحول الاجتماعي والسياسي، وتمنح هذه الصياغة الصراع أساساً تاريخياً يمكن دراسته عبر تغير تنظيم العمل والملكية والمؤسسات، كما تستلزم متابعة الأشكال الفكرية والسياسية التي يعي البشر من خلالها تناقضاتهم ويخوضون مواجهاتهم. [5]

يرتبط هذا الأساس التاريخي بتصور اجتماعي للإنسان عبّر عنه ماركس في موضوعاته عن فورباخ، إذ تتحدد الخصائص الإنسانية في شبكة العلاقات التي يعيشها الأفراد ويتفاعلون داخلها؛ ويشمل ذلك علاقات العمل والتعاون وتقسيم المهام وأنماط السلطة التي تنتظم ضمنها الحياة الاجتماعية، ويترتب

على ذلك منهجياً أن تفسير سلوك الأفراد والجماعات يستدعي دراسة ظروف وجودهم الاجتماعي وأنماط نشاطهم وعلاقاتهم بالآخرين، كما تصبح مصالحهم واتجاهاتهم قابلة للفهم في سياق تاريخي محدد، ويمكن الاستنتاج من هذه الرؤية أن معالجة الصراع تقتضي بحث العلاقات التي تشكّل مواقع الفاعلين وإمكانات مشاركتهم، فتتصل مسألة التحرر بإعادة تنظيم شروط الحياة المشتركة وتوسيع قدرة الإنسان على الفعل الواعي.

تكتمل هذه الرؤية بمفهوم الممارسة الذي يربط المعرفة بالنشاط الإنساني المغير للواقع، فقد أكد ماركس أن البشر يسهمون في تغيير الظروف التي تسهم بدورها في تكوينهم، وأن اختبار التفكير يرتبط بالنشاط العملي؛ وتغدو المعرفة نفسها قابلة للتطور كلما كشفت الممارسة حدود الفهم السابق وإمكانات تجاوزه، وتؤسس هذه العلاقة لفهم الصراع بوصفه عملية يشارك فيها الفاعلون بوعيهم وخبراتهم وقراراتهم ضمن شروط تاريخية محددة، وتظهر هنا أهمية التفاعل بين العوامل الموضوعية والقدرة على المبادرة والتنظيم، ويرى الباحث أن هذا الفهم يقتضي تقييم الفعل السياسي من خلال علاقته بشروطه الفعلية والنتائج المترتبة عليه مع إخضاع التصورات النظرية للمراجعة في ضوء التجربة.

تؤدي المعرفة والوعي بالمصالح وظيفة أساسية في انتقال التناقض الاجتماعي إلى فعل سياسي منظم، إذ يتطلب إدراك الجماعة لموقعها الاجتماعي تفسير أسباب أوضاعها وصياغة مطالبها وتحديد علاقاتها بالقوى الأخرى؛ وقد احتل تطوير الوعي السياسي مكانة واضحة في القراءة اللينينية للماركسية من خلال ربط النشاط الاقتصادي بفهم العلاقات العامة للمجتمع والدولة، ويمثل الوعي عندئذ حلقة تصل بين الموقع الاجتماعي وإمكانات التأثير في مسار التغيير، وتكشف هذه

[4] أحمد عدنان عزيز، «إسهامات لينين الفكرية والسياسية في تطوير النظرية الماركسية»، مجلة العلوم السياسية، العدد 69، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، حزيران 2025، ص 59–60.

[5] فلاديمير إيليتش لينين، مصدر سبق ذكره، ص11.

الصلة عن أن دراسة الصراع تستلزم تحليل الظروف المادية وطرائق إدراكها في الوقت نفسه، فالتجارب المشتركة والتثقيف والتنظيم تشارك في صياغة الاتجاه الذي يتخذه الفعل الجماعي وفي تحديد أهدافه ووسائله. [6]

ومن خلال ما تقدم تتحدد الغاية الفلسفية لهذا البناء في توسيع قدرة المجتمع على تنظيم شروط وجوده بصورة واعية، وقد ربط إنجلز التحرر بإخضاع القوى الاجتماعية التي صنعها البشر لرقابتهم وفهمهم وبتهيئة شروط التنمية الشاملة لقدراتهم؛ وتستمد هذه الرؤية مشروعيتها النظرية من ربط التقدم الاجتماعي بتنمية الإنسان وقدرته على التحكم بمصيره، وتمنح هذه الغاية الصراع معنى يرتبط بتجاوز علاقات السيطرة وإعادة تنظيم الحياة الاجتماعية، ويستنتج الباحث أن تقويم فلسفة الصراع يستدعي الربط بين تفسير التناقضات والنتائج الإنسانية المترتبة على معالجتها، فتكون قدرة التحولات على توسيع الحرية والمشاركة وتنمية الإمكانات الإنسانية معياراً لفحص اتساق الممارسة مع الأسس الفكرية التي تستند إليها.

ثانياً: الصراع الطبقي وبناء النظام الاشتراكي

يتحدد موقع الصراع الطبقي في بناء النظام الاشتراكي من خلال العلاقة بين امتلاك وسائل الإنتاج والقدرة على توجيه العمل وتوزيع عوائده، فالموقع الاقتصادي للطبقة يمنحها إمكانات متفاوتة للتأثير في المجتمع والدولة؛ وينطلق التفسير الماركسي من أن اعتماد العامل على بيع قوة عمله يقترن بتمركز أدوات الإنتاج في أيدي أصحاب رأس المال، وهو ما يجعل العلاقة بين الطرفين محكومة بتفاوت القدرة على اتخاذ القرار، ولذلك يتجه المشروع الاشتراكي إلى تغيير الأساس الاجتماعي لهذا التفاوت عبر إعادة تنظيم الملكية والإدارة وتوزيع الثروة، وتصبح دراسة الصراع مرتبطة بالسؤال عن الجهة التي تنتج الموارد والجهة التي تتحكم في استخدامها. [7]

يتحول التفاوت الاقتصادي إلى قوة دافعة للتغيير عندما يتكون وعي جماعي بالمصالح المشتركة وبالأسباب التي تنتج الأوضاع القائمة، ويظهر هنا التمييز بين الطبقة التي يجمع أفرادها موقع اقتصادي متشابه والطبقة التي تدرك هذا الموقع وتنظم نفسها للدفاع عن مصالحها؛ فاشتراك العمال في ظروف العمل يوفر أساساً اجتماعياً للتقارب، بينما يمنحهم الوعي الطبقي القدرة على تفسير مشكلاتهم وربطها بعلاقات الإنتاج والسلطة، ويستنتج الباحث أن بناء الاشتراكية يقتضي الجمع بين التغيير المادي وتنمية القدرة على الفهم والمشاركة، لأن امتلاك برنامج للتحول يساعد الجماعات الاجتماعية على تحديد أهدافها ومراقبة مدى تعبير التنظيمات السياسية عنها. [8]

تثير العلاقة بين الحركة الجماهيرية والتنظيم السياسي مسألة أساسية تتعلق بمن يصنع التحول ومن يحدد اتجاهه، وقد أعطت روزا لوكسمبورغ أهمية للتجربة المباشرة التي يكتسبها العمال خلال الاحتجاجات والإضرابات وتفاعلهم مع المشكلات اليومية، مع إسناد مهمة توحيد اتجاه النضال إلى القيادة السياسية؛ وتحمل هذه الرؤية تصوراً لبناء الاشتراكية يقوم على التعلم الجماعي وتطور المبادرة لدى المشاركين، بحيث تستمد القيادة فاعليتها من ارتباطها بالحركة الاجتماعية واستجابتها لتحولاتها، ويمكن الاستفادة من

---

[6] أحمد عدنان عزيز، مصدر سبق ذكره، ص65.

[7] حسام الدين علي مجيد، «مفهوم التشيؤ والوعي الزائف: دراسة مقارنة بين كارل ماركس وجورج لوكاش»، المجلة السياسية والدولية، العدد 53، الجامعة المستنصرية، بغداد، كانون الأول 2022، ص342.

[8] المصدر نفسه، ص343.

هذا التصور في تقييم مؤسسات النظام الجديد من حيث قدرتها على استيعاب المبادرات الشعبية وفتح المجال أمام المواطنين لاكتساب خبرة التنظيم وتحمل المسؤولية والمشاركة في القرار. [9]

تتطلب عملية البناء أيضاً إقامة تحالف اجتماعي قادر على وصل مصالح القطاعات الإنتاجية المختلفة، وتوضح التجربة السوفيتية أهمية العلاقة بين العمال والفلاحين في مجتمع احتلت الزراعة فيه موقعاً واسعاً؛ فقد ارتبطت استعادة النشاط الصناعي بتوفير الغذاء والمواد الأولية، كما احتاج تطوير الزراعة إلى الآلات والأسمدة التي ينتجها القطاع الصناعي، وأصبح التعاون بين المدينة والريف شرطاً اقتصادياً وسياسياً لاستمرار التحول، وتكشف هذه العلاقة أن إدارة المصالح المتباينة داخل التحالف الاجتماعي تستلزم سياسات تتعلق بالتبادل والأسعار والحوافز، وأن استقرار النظام الناشئ يتأثر بقدرته على جعل المشاركة في البناء ذات منفعة ملموسة للفئات التي يعتمد عليها. [10]

تحتل إعادة تنظيم الملكية مكانة محورية في التصور الاشتراكي لأنها تحدد الجهة المنتفعة من الثروة والحدود التي يمارس ضمنها الأفراد سلطتهم الاقتصادية، ويقدم سلامة موسى تصوراً يميز بين الممتلكات الشخصية وبين ملكية المنشآت التي تستخدم عمل الآخرين، ويربط الانتفاع بالمرافق العامة بخدمة المجتمع وتوجيه إيراداتها إلى حاجاته؛ وتسمح هذه المعالجة بفهم التحول في الملكية باعتباره تغييراً في وظيفة الموارد وأسلوب استخدامها، فتنتقل المناقشة إلى إدارة الأرض والمصانع والنقل والخدمات وتحديد المستفيدين من عوائدها، ويغدو تقليص الفوارق مرتبطاً بالقرارات اليومية التي تنظم الوصول إلى هذه الموارد وتوزع فرص العمل والانتفاع بين المواطنين. [11]

تكتسب الملكية الاجتماعية مضمونها السياسي من المؤسسات التي تنظم إدارتها وتمثيل المنتفعين بها، ويطرح سلامة موسى في رؤيته للإصلاح الاشتراكي مجالس محلية منتخبة تتولى شؤون القرى والخدمات وإدارة الموارد، ثم يربطها بمستويات أوسع للتمثيل وبمجلس نيابي ينظر في المصالح العامة؛ ويعكس هذا التصور اتجاهاً تدريجياً يصل الاشتراكية بالتربية الديمقراطية وانتشار التعليم، كما ينبه نقده للتفاوت الكبير بين أجور العاملين في المرافق العامة إلى أهمية قواعد التوزيع داخل المؤسسات، ويستخلص الباحث أن توسيع الملكية العامة يحتاج إلى ترتيبات للتمثيل والمحاسبة وعدالة المعاملة حتى تصبح سلطة الإدارة معبرة عن الغرض الاجتماعي الذي أنشئت من أجله. [12]

يمثل التخطيط الاقتصادي أحد الأدوات التي ينتقل بها المشروع الاشتراكي من نقد التفاوت إلى تنظيم الإنتاج وتحديد أولوياته، ويشرح فؤاد زكريا التخطيط باعتباره وسيلة للموازنة بين الحاجات الاجتماعية والموارد التي يمكن تخصيصها لإشباعها، مع النظر إلى قطاعات المجتمع في إطار مترابط؛ وتتضح الدلالة البنائية لهذا المبدأ في توجيه الاستثمار نحو الحاجات العامة وتنسيق النشاط الإنتاجي وفق أولويات معلنة، ويقتضي تطبيقه إعداد معلومات عن الموارد والاحتياجات

[9] وليد مساهر حمد وعبير سهام مهدي، «الوعي الطبقي في الفكر السياسي الماركسي المعاصر: نماذج مختارة»، مجلة العلوم السياسية، العدد 66، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، كانون الأول 2023، ص 136–138.

[10] عماد هادي عبد علي الحجيمي وماهر فليح تومان الشبلي، «السياسة الاقتصادية الجديدة في الاتحاد السوفيتي (1921–1928)»، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 69، الجزء الثاني، جامعة الكوفة، النجف الأشرف، حزيران 2023، ص28.

[11] سلامة موسى، الاشتراكية، مؤسسة هنداوي، وندسور، المملكة المتحدة، 2011، ص17.

[12][12] المصدر نفسه، ص18.

وتقدير البدائل ومتابعة النتائج، وهي متطلبات يستخلصها التحليل من وظيفة التخطيط نفسها، وبذلك يرتبط الانتقال الاقتصادي بكفاءة المؤسسات التي تحول الأهداف الاجتماعية إلى قرارات قابلة للتنفيذ والمراجعة. [13]

يضيف البعد الثقافي شرطاً ضرورياً لفهم قدرة النظام الاشتراكي على اكتساب التأييد واستمرار المشاركة، إذ يربط غرامشي تنظيم الوعي الطبقي بدور المثقفين المتصلين بحياة الجماعات الاجتماعية وبقدرتهم على صياغة خبراتها ومصالحها في رؤية مشتركة، كما يمنح التنظيم السياسي وظيفة تصل المعرفة بالممارسة وتدعم التقدم الثقافي للجماهير؛ وتفيد هذه المقاربة في تفسير أهمية التعليم والنقاش العام وإعداد الكوادر ضمن عملية البناء، فالمشاركة في إدارة المجتمع تتطلب فهماً لأهداف السياسات ونتائجها، ويصبح تطوير الوعي النقدي وسيلة لتمكين الأفراد من تقييم الممارسة السياسية والمساهمة في تصحيحها وتعزيز الصلة بين مؤسسات الحكم والقوى الاجتماعية التي تستند إليها. [14]

تكشف السياسة الاقتصادية الجديدة التي اتبعتها القيادة السوفيتية عام 1921 عن الطابع المرحلي لبناء الاشتراكية وعن تأثير الظروف المادية في اختيار أدواته، فقد تضمنت استبدال مصادرة الفائض الزراعي بضريبة عينية والسماح للفلاحين بتسويق ما يتبقى لديهم وتوسيع مجال المبادلات والنشاط الخاص ضمن ضوابط الدولة؛ وجاءت هذه الإجراءات في سياق الحاجة إلى استعادة الإنتاج وتنظيم العلاقة بين الصناعة والزراعة، وتتيح التجربة استخلاص أن أهداف التحول الاجتماعي تحتاج إلى سياسات تراعي بنية الاقتصاد وحوافز المنتجين والموارد المتاحة، وأن تقييم الأدوات يرتبط بقدرتها على تحقيق التعافي ودعم التحالف الاجتماعي الذي يحمل مشروع التغيير. [15]

يرتبط المعيار النهائي لبناء النظام الاشتراكي بالمكانة التي يحتلها الإنسان في تنظيم الاقتصاد والسلطة، ويؤكد فؤاد زكريا في عرضه للقيم الاشتراكية الصلة بين الحرية الفعلية وبين التحرر من الاستغلال الاقتصادي وتوفير الشروط المادية التي تمكن الفرد من ممارسة قدراته؛ وانطلاقاً من هذا التصور يمكن تقييم نتائج الصراع الطبقي بمدى تحسن شروط العمل وتوزيع الفرص واتساع القدرة على التأثير في القرارات العامة، وتغدو الملكية والتخطيط والتنظيم السياسي وسائل تخضع لهذا المعيار، ويرى الباحث أن القيمة العلمية لدراسة البناء الاشتراكي تتجسد في تتبع انتقال هذه الغايات إلى ترتيبات مؤسسية ونتائج اجتماعية يمكن رصدها ومناقشتها. [16]

ثالثاً: مظاهر الصراع داخل النظام الاشتراكي

لم يقتصر الصراع في الفكر الاشتراكي على كونه مفهوماً نظرياً لتفسير تطور المجتمعات، بل انتقل إلى المجال العملي مع قيام الأنظمة الاشتراكية، فأصبح جزءاً من عملية إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد افترضت التجربة الاشتراكية أن الانتقال من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي لا يمكن أن يتم من دون مواجهة القوى والمصالح المرتبطة بالنظام السابق، وأن الصراع سيستمر، وإن تغيرت أشكاله ومضمونه، إلى أن تتحقق التحولات الاجتماعية التي

[13] فؤاد زكريا، مصدر سبق ذكره، ص55.

[14] وليد مساهر حمد وعبير سهام مهدي، «الوعي الطبقي في الفكر السياسي الماركسي المعاصر: نماذج مختارة»، مجلة العلوم السياسية، العدد 66، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، كانون الأول 2023، ص146.

[15] عماد هادي عبد علي الحجيمي وماهر فليح تومان الشبلي، «السياسة الاقتصادية الجديدة في الاتحاد السوفيتي (1921–1928)»، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 69، الجزء الثاني، جامعة الكوفة، النجف الأشرف، حزيران 2023، ص27.

[16] المصدر نفسه، ص28.

تستهدفها الثورة الاشتراكية. ومن هذا المنطلق، ظهرت مظاهر متعددة للصراع داخل النظام الاشتراكي، بعضها ارتبط بالعلاقات الطبقية، وبعضها الآخر ببنية السلطة والدولة وإدارة المجتمع[17].

1- الصراع بين بقايا الطبقات القديمة والقوى الاجتماعية الجديدة:

شكّل الصراع مع الطبقات والقوى الاجتماعية المرتبطة بالنظام الاقتصادي السابق أحد أبرز مظاهر الصراع في التجارب الاشتراكية. فقد انطلقت الممارسة السياسية الاشتراكية من افتراض أن التحول في ملكية وسائل الإنتاج لا يعني بالضرورة اختفاء المصالح والممارسات الاجتماعية التي تشكلت في ظل النظام السابق، وإنما يتطلب إعادة بناء العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بما ينسجم مع الملكية الاشتراكية.

وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة توزيع الملكية وتأميم قطاعات اقتصادية واسعة وإعادة تنظيم الزراعة والعمل. وفي الحالة السوفيتية، مثّلت عملية collectivization، أو التجميع الزراعي، مثالاً واضحاً على انتقال الصراع الطبقي من المجال النظري إلى سياسات عملية استهدفت إعادة تشكيل الريف والعلاقات الزراعية. وتشير الدراسات التاريخية المعتمدة على الوثائق الأرشيفية إلى أن عملية التجميع في أواخر عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين أدت إلى تغيرات عميقة في البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف السوفيتي، وارتبطت بمقاومة واسعة من جانب الفلاحين[18].

وفي هذا السياق، جرى النظر إلى الطبقات المالكة وأصحاب المصالح المرتبطة بالنظام الرأسمالي أو الإقطاعي، بحسب طبيعة كل تجربة، بوصفهم قوى يمكن أن تقاوم التحول الاشتراكي. لذلك اتخذ الصراع شكلاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، تمثل في إعادة توزيع الملكية، وتأميم بعض وسائل الإنتاج، والإصلاح الزراعي، وإعادة تنظيم علاقات العمل والإنتاج.

غير أن هذه العملية أنتجت بدورها إشكالية مهمة، تتمثل في أن القضاء على البنية الاقتصادية القديمة لم يؤد بالضرورة إلى اختفاء التفاوتات الاجتماعية أو المصالح المتعارضة بصورة كاملة، إذ ظهرت فئات اجتماعية جديدة مرتبطة بإدارة الدولة والاقتصاد والمؤسسات الحزبية. وهو ما جعل مسألة الصراع الاجتماعي تستمر ولكن في صور مختلفة، الأمر الذي يثير تساؤلاً حول قدرة التغيير في نمط الملكية وحده على إنهاء الصراعات الاجتماعية[19].

2- الصراع السياسي داخل الحزب والدولة

أخذ الصراع في الأنظمة الاشتراكية بعداً سياسياً واضحاً، ولم يكن دائماً صراعاً بين النظام وقوى خارجية عنه، بل ظهر كذلك داخل مؤسسات النظام ذاته. فقد أدى الدور المركزي للحزب الحاكم في توجيه الدولة والمجتمع إلى نشوء خلافات حول طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وأسلوب إدارة السلطة، وحدود الإصلاح، وكيفية تفسير المبادئ الاشتراكية وتطبيقها.

[17] Manifesto of the Communist Party 1848, Translated: Samuel Moore, Marx/Engels, Vol. One, Progress Publishers, Moscow, 1969.

[18] Denis Kozlov, Lynne Viola, V. P. Danilov and N. A. Ivnitskii, The War Against the Peasantry 1927-1930 (The Tragedy of the Soviet Countryside, Volume one) , Translated by Steven Shabad, Series: Annals of Communism Series, YALE UNIVERSITY PRESS, 1/7/2005, p 64- 65.

[19] Sheila Fitzpatrick, Stalin and the Making of a New Elite, 1928-1939, Slavic Review, Volume 38, Issue 3, September 1979, pp 377 – 402.

وفي عدد من التجارب الاشتراكية، أصبحت المنافسة السياسية تجري بصورة أساسية داخل البنية الحزبية ومؤسساتها، بدلاً من أن تتم من خلال تعددية حزبية مفتوحة. ولذلك اتخذ الصراع السياسي شكل صراع بين تيارات واتجاهات داخل الحزب الواحد، أو بين مراكز مختلفة للسلطة والنفوذ داخل مؤسسات الدولة والحزب[20].

ويكشف ذلك عن مفارقة مهمة في فلسفة الصراع الاشتراكية؛ فبينما كان الصراع الطبقي يُقدَّم بوصفه محركاً للتغيير الاجتماعي، فإن تضييق المجال أمام التعدد السياسي المستقل جعل الصراع السياسي ينتقل في بعض الحالات إلى داخل المؤسسات الرسمية نفسها، الأمر الذي أدى إلى صعوبة الفصل بين الصراع المشروع حول السياسات وبين الصراع على السلطة.

3- الصراع بين المركزية ومتطلبات المشاركة السياسية:

ارتبط بناء النظام الاشتراكي في العديد من التجارب بدرجة مرتفعة من المركزية في عملية صنع القرار، وذلك بهدف ضمان تنفيذ السياسات العامة وتوجيه الاقتصاد والمجتمع وفق أهداف محددة. وقد بررت هذه المركزية في جانب منها بالحاجة إلى حماية التحول الاشتراكي ومواجهة القوى المناوئة له، فضلاً عن ضرورة تعبئة الموارد وتوجيهها نحو أهداف التنمية والتصنيع[21].

إلا أن المركزية أوجدت تناقضاً بين متطلبات الإدارة المركزية من جهة، والحاجة إلى المشاركة الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى. فكلما اتسعت صلاحيات المركز في تحديد الأولويات والسياسات، تقلصت المساحة المتاحة للمبادرات المحلية والمشاركة المستقلة في صناعة القرار[22].

ومن هنا أصبح الصراع لا يدور فقط بين طبقات اجتماعية مختلفة، وإنما بين مستويات مختلفة من السلطة والمجتمع، وبين متطلبات التخطيط المركزي واحتياجات الوحدات المحلية والفئات الاجتماعية المختلفة. وهذا النوع من الصراع يكشف أن إدارة المجتمع لا تعتمد على إعادة توزيع الملكية فحسب، بل تحتاج كذلك إلى مؤسسات قادرة على استيعاب التنوع في المصالح والمطالب.

4- الصراع الاجتماعي والاقتصادي في ظل الملكية الاشتراكية:

أحدث الانتقال إلى الملكية الاشتراكية تغيراً جوهرياً في طبيعة العلاقات الاقتصادية، ولا سيما من خلال توسيع ملكية الدولة أو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. وكان الهدف المعلن من ذلك الحد من التفاوت الطبقي وإعادة توجيه النشاط الاقتصادي بما يخدم المصالح الاجتماعية العامة.

غير أن الملكية العامة لم تلغِ بصورة تلقائية جميع أشكال التفاوت في النفوذ أو المكانة الاجتماعية. فقد ظهرت أهمية موقع الفرد داخل الجهاز الإداري والحزبي والاقتصادي، وأصبح الوصول إلى الموارد والوظائف والمواقع القيادية مرتبطاً، في بعض الحالات، بموقع الفرد داخل مؤسسات الدولة والحزب[23].

---

[20] Daniel R. Brower, The Smolensk Scandal and the End of NEP, Slavic Review , Volume 45 , Issue 4 , Association for Slavic, East European, and Eurasian Studies, Winter 1986 , pp. 689 – 706.

[21] سلامه موسى، الاشتراكية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012، ص 19.

[22] رفيق سمهون، في نقد التجربة الاشتراكية المعاصرة، دار النحاس، 1993، 122.

[23] انور عبد الملك، القومية والاشتراكية، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، 1998، ص 36.

وبذلك انتقل جزء من الصراع من السيطرة المباشرة على وسائل الإنتاج إلى التنافس على النفوذ والموارد ومواقع اتخاذ القرار. وهذا يوضح أن الصراع الاجتماعي لا يرتبط بالملكية الاقتصادية وحدها، وإنما يمكن أن يتخذ صوراً مؤسسية وإدارية وسياسية أيضاً.

5- الصراع بين متطلبات الثورة ومؤسسات الدولة:

شكّل الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء الدولة أحد أكثر مظاهر الصراع تعقيداً في التجربة الاشتراكية. فالثورة تقوم على التغيير وإعادة بناء النظام القائم، في حين تحتاج الدولة بعد استقرار النظام إلى مؤسسات وقواعد وإجراءات تضمن الاستمرارية وتنظم العلاقات الاجتماعية والسياسية.

وقد أدى استمرار منطق التعبئة الثورية بعد قيام الدولة في بعض التجارب إلى استمرار التعامل مع المعارضة والاختلاف بوصفهما امتداداً للصراع بين قوى اجتماعية متعارضة، بدلاً من التعامل معهما باعتبارهما جزءاً طبيعياً من الحياة السياسية والمؤسسية. ومن هنا نشأت إشكالية العلاقة بين الشرعية الثورية والشرعية المؤسسية، وبين متطلبات حماية النظام ومتطلبات بناء مؤسسات مستقرة[24].

وتكشف هذه الإشكالية عن تحول مهم في مفهوم الصراع؛ إذ إن ما قد يكون ضرورياً في مرحلة إسقاط النظام القديم قد لا يكون بالضرورة مناسباً بالدرجة نفسها في مرحلة بناء دولة مستقرة قادرة على إدارة الاختلاف من خلال المؤسسات[25].

6- الصراع مع القوى المناوئة للنظام الاشتراكي

لم يكن الصراع داخل الأنظمة الاشتراكية محصوراً في المجال الداخلي، بل ارتبط كذلك بالصراع الدولي بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، خصوصاً خلال مرحلة الحرب الباردة. وقد انعكس هذا الصراع على السياسات الداخلية والخارجية للأنظمة الاشتراكية، وعلى تصورها للأمن والاستقرار السياسي[26].

وفي هذا السياق، اكتسبت مواجهة القوى المناوئة للنظام أهمية خاصة، إذ جرى النظر إلى بعض أشكال المعارضة الداخلية في ضوء التهديد الخارجي والصراع الدولي. وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى تعزيز مركزية الدولة والحزب، وتوسيع أدوات الرقابة السياسية والأمنية.

وهنا يظهر بوضوح أن فلسفة الصراع لم تعد تفسر العلاقات الطبقية الداخلية فقط، وإنما أصبحت مرتبطة أيضاً بالصراع الدولي وبطبيعة النظام العالمي القائم. وبالتالي فإن فهم التجربة الاشتراكية يتطلب النظر إلى التفاعل بين الصراع الطبقي والصراع السياسي الداخلي والصراع الدولي، بدلاً من التعامل مع كل منها بوصفه ظاهرة منفصلة[27].

رابعاً: التقييم النقدي لفلسفة الصراع في التجربة الاشتراكية

يمثل تقييم فلسفة الصراع في التجربة الاشتراكية انتقالاً من دراسة الصراع بوصفه مفهوماً تأسيسياً في الفكر الاشتراكي إلى بحث نتائجه وحدوده عندما تحول إلى إطار لتفسير المجتمع وإدارة الدولة. ولا يعني ذلك الحكم على التجربة الاشتراكية

[24] ارنست ماندل، مدخل الى الاشتراكية العلمية، ترجمة: غسان ماجد وكميل داغر، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 2017، ص 102.

[25] هال درابر، روحا الاشتراكية، ترجمة: تيار اليسار الثوري في سوريا، تيار اليسار الثوري في سوريا، سوريا، 2024، ص 39.

[26] سلامة كيلة، الماركسية الجديدة: العودة الى ماركس من أجل تخطى الماركسيات الرائجة، أفاق للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص 81.

[27] ارنست ماندل، مصدر سبق ذكره، ص 112.

بمجملها من خلال نتائجها السياسية أو الاقتصادية، وإنما يتعلق بتقييم مدى صلاحية الصراع، ولا سيما الصراع الطبقي، باعتباره أداة تفسيرية وأساساً لتنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية.

1- الإسهام التفسيري لفلسفة الصراع

قدمت فلسفة الصراع، ولا سيما في التصور الماركسي، إسهاماً مهماً في تفسير العلاقة بين البنية الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والسياسية. فقد لفتت الانتباه إلى أن المجتمع لا يتشكل فقط من خلال التوافق والمصالح المشتركة، وإنما يتضمن أيضاً مصالح متعارضة ترتبط بتوزيع الموارد والثروة والسلطة[28].

وقد أسهم هذا التصور في توسيع دراسة السياسة بحيث لا تقتصر على المؤسسات الرسمية، بل تمتد إلى دراسة علاقات القوة والمصالح الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في صناعة القرار السياسي. ومن هذه الزاوية، فإن مفهوم الصراع يحتفظ بقيمة تحليلية مهمة حتى خارج الإطار الاشتراكي، لأنه يساعد على الكشف عن المصالح المتعارضة ومصادر التفاوت داخل المجتمع[29].

غير أن القيمة التفسيرية للصراع لا تعني بالضرورة صلاحيته بوصفه الأساس الوحيد لفهم جميع العلاقات الاجتماعية والسياسية، وهو ما يقود إلى أبرز الانتقادات الموجهة إلى هذا التصور.

2- حدود اختزال الصراع الاجتماعي في البعد الطبقي:

تتمثل إحدى أبرز الإشكالات النظرية في إعطاء الصراع الطبقي مكانة مركزية في تفسير التطور الاجتماعي. فعلى الرغم من أهمية العامل الاقتصادي في تفسير كثير من الصراعات، فإن المجتمعات الحديثة تتسم بتعدد مصادر الانقسام الاجتماعي والسياسي، بحيث تتداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية والثقافية والقومية والدينية والمؤسسية.

ومن ثم، فإن تفسير الصراعات الاجتماعية من خلال الانتماء الطبقي وحده قد يؤدي إلى إغفال أشكال أخرى من التناقضات. كما أن الأفراد والجماعات لا يتصرفون دائماً وفق موقعهم الاقتصادي المفترض، بل تتأثر مواقفهم بهوياتهم ومصالحهم السياسية والثقافية والمؤسسية[30].

وبذلك يمكن القول إن الصراع الطبقي يمثل أحد مستويات تفسير الصراع الاجتماعي، لكنه يواجه حدوداً عندما يُستخدم باعتباره التفسير الشامل لكل أشكال التناقض داخل المجتمع.

3- إشكالية تحويل الصراع إلى أساس دائم للممارسة السياسية:

تظهر مشكلة أخرى عندما ينتقل الصراع من كونه أداة لتحليل التناقضات الاجتماعية إلى كونه منطقاً دائماً لإدارة المجتمع والدولة. فالمجتمع السياسي لا يقوم على الصراع وحده، وإنما يحتاج كذلك إلى قواعد ومؤسسات تسمح بإدارة الاختلاف وتحويل المصالح المتعارضة إلى سياسات عامة قابلة للتنفيذ.

---

[28] عدنان بوزان، الماركسية الثورة والفكر المادي، مصر، 2018، ص 46.

[29] برتراند راسل، سبل مقترحة إلى الحرية: الاشتراكية والأناركية والحركة النقابية، ترجمة: عمر فتحي، دار الرافدين، 2024، ص 73.

[30] سلامة كيلة، مصدر سبق ذكره، ص 96.

وفي هذا الإطار، فإن استمرار تفسير الاختلاف السياسي باعتباره امتداداً لصراع طبقي قد يحد من إمكانية النظر إلى المعارضة باعتبارها جزءاً من العملية السياسية. كما يمكن أن يؤدي إلى توسيع مفهوم القوى المناوئة للنظام، بحيث يصبح الاختلاف السياسي أو المؤسسي مرتبطاً أحياناً بالصراع على النظام ذاته[31].

وتبرز هنا أهمية التمييز بين الصراع بوصفه حقيقة اجتماعية وبين الصراع بوصفه مبدأ حصرياً لتنظيم الحياة السياسية؛ فوجود المصالح المتعارضة أمر ملازم للمجتمعات، لكن إدارة هذه المصالح تحتاج إلى مؤسسات وقواعد تسمح بالتفاوض والتسوية والتوافق إلى جانب الصراع[32].

4- التناقض بين النظرية والممارسة السياسية:

كشفت التجارب الاشتراكية عن فجوة بين بعض المبادئ النظرية التي رفعت شعارات المساواة والتحرر وإنهاء الاستغلال، وبين ممارسات سياسية اتسمت في بعض الحالات بالمركزية الشديدة وتركيز السلطة وتقييد المجال السياسي.

وتكمن أهمية هذه الملاحظة في أنها لا تعني بالضرورة أن المبادئ النظرية تؤدي بصورة حتمية إلى تلك النتائج، وإنما تشير إلى وجود مشكلة في الانتقال من النظرية إلى التطبيق. فإعادة تنظيم الملكية والعلاقات الاقتصادية لا تضمن وحدها بناء نظام سياسي قادر على إدارة التعدد والاختلاف، كما أن تحقيق قدر من المساواة الاقتصادية لا يلغي بالضرورة أشكال التفاوت الأخرى المرتبطة بالنفوذ السياسي أو الموقع المؤسسي[33].

وعليه، فإن تقييم فلسفة الصراع يجب ألا ينفصل عن السؤال المتعلق بالآليات المؤسسية التي رافقت تطبيقها، لأن النتائج السياسية لا تنتج عن الأفكار وحدها، وإنما عن تفاعل الأفكار مع المؤسسات والظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية.

5- فلسفة الصراع وإشكالية السلطة والدولة

أثارت التجربة الاشتراكية إشكالية مهمة تتعلق بالعلاقة بين الصراع الطبقي والدولة. فإذا كانت الدولة تُفهم في المنظور الماركسي التقليدي ضمن إطار الصراع الطبقي، فإن مرحلة بناء النظام الاشتراكي تطرح سؤالاً عملياً حول طبيعة الدولة ووظيفتها بعد انتقال السلطة إلى القوى التي يفترض أنها تمثل الطبقة العاملة[34].

وقد أدى ذلك إلى إشكالية تتعلق بمدى استمرار الدولة في أداء دورها بوصفها أداة للصراع، مقابل تحولها إلى مؤسسة عامة يفترض أن تعمل على تنظيم المجتمع وإدارة مصالحه المتنوعة. وكلما اتسعت الوظائف التي تؤديها الدولة، أصبح من الضروري تطوير آليات مؤسسية لإدارة الاختلاف، وليس الاكتفاء بمنطق المواجهة الطبقية[35].

ومن هنا تبرز إحدى أهم نقاط النقد الموجهة إلى فلسفة الصراع في تطبيقاتها السياسية: كيف يمكن الانتقال من دولة تقوم بوظيفة حسم الصراع إلى دولة قادرة على إدارة الاختلاف بصورة مؤسسية؟ وهو سؤال لا يتعلق بالتجربة الاشتراكية وحدها، وإنما يمثل إشكالية عامة في بناء الدولة الحديثة.

6- إعادة النظر في فلسفة الصراع في ضوء التجربة الاشتراكية:

---

[31] أبو القاسم أحمد منصور أبو هديمة، تطوير الفكر السياسي الاشتراكي، فكر وإبداع، العدد 88، رابطة الأدب الحديث، مصر، 2024، ص 406.

[32] عكيف كهية و بلخلوط وردية، نظرية الصراع الطبقي عند كارل ماركس مقاربة تحليلية- نقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري (تيزي وزو)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، فرع الفلسفة، الجزائر، 2014، ص 105.

[33] توزيل أندريه واخرون، ماركس ونقده للسياسة، ترجمة: جوزيف عبد الله، دار الفارابي، بيروت، 2008، ص 18.

[34] عكيف كهية و بلخلوط وردية، مصدر سبق ذكره، ص 107.

[35] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

لا تقود الملاحظات السابقة بالضرورة إلى إلغاء مفهوم الصراع من التحليل السياسي، بل تدفع إلى إعادة تحديد موقعه ووظيفته. فالصراع يظل أداة مهمة لفهم التناقضات الاجتماعية وتوزيع القوة والمصالح، لكن اختزاله في الصراع الطبقي أو تحويله إلى قاعدة وحيدة لتنظيم المجتمع يحد من قدرته على تفسير الواقع السياسي المتعدد الأبعاد.

وعليه، يمكن النظر إلى التجربة الاشتراكية باعتبارها مجالاً مهماً لاختبار حدود فلسفة الصراع: فقد نجحت هذه الفلسفة في إبراز أهمية المصالح والتفاوتات وعلاقات القوة في تفسير المجتمع، لكنها واجهت إشكالات عندما تحولت من إطار تحليلي إلى أساس شامل لإدارة الدولة والمجتمع. ويبدو أن المسألة الأساسية لا تكمن في وجود الصراع ذاته، وإنما في كيفية إدارة الصراع، والحدود المؤسسية التي تضبطه، والقدرة على تحويل المصالح المتعارضة إلى ترتيبات سياسية واجتماعية قابلة للاستمرار.

وبذلك فإن القيمة المعاصرة لفلسفة الصراع يمكن أن تتمثل في التعامل معها بوصفها أداة لفهم التناقضات وعلاقات القوة داخل المجتمع، لا باعتبارها تفسيراً وحيداً للتطور الاجتماعي أو بديلاً عن المؤسسات والقواعد التي تنظم الاختلاف السياسي. وهذا يتيح قراءة أكثر توازناً للتجربة الاشتراكية، تجمع بين الاعتراف بالقيمة التفسيرية لمفهوم الصراع وبين الكشف عن حدوده عندما يتحول إلى منطق شامل للممارسة السياسية.

- **الخاتمة والاستنتاجات:**

خلص البحث إلى أن فلسفة الصراع تمثل أحد المرتكزات المركزية في الفكر الاشتراكي، ولا سيما في التصور الماركسي الذي جعل من الصراع الطبقي مدخلاً أساسياً لفهم تطور المجتمع والتغير التاريخي. فقد انطلق هذا التصور من أن العلاقات الاجتماعية لا تقوم على الانسجام وحده، وإنما تتضمن مصالح متعارضة ترتبط بصورة أساسية بعلاقات الإنتاج والملكية والسيطرة على وسائل الإنتاج. ومن ثم، لم يكن الصراع في الفكر الاشتراكي مجرد حالة مؤقتة أو ظاهرة هامشية، بل عُدَّ قوة دافعة للتحول من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي، وصولاً، وفق التصور النظري، إلى مجتمع تتراجع فيه الانقسامات الطبقية.

وأظهر البحث أن الصراع اكتسب في التجربة الاشتراكية أبعاداً متعددة بعد انتقاله من المجال النظري إلى الممارسة السياسية. فلم يعد مقتصراً على الصراع بين الطبقات الاقتصادية، وإنما ظهر في صورة صراع مع بقايا القوى الاجتماعية المرتبطة بالنظام السابق، وصراعات داخل الحزب والدولة، وتوتر بين مركزية القرار ومتطلبات المشاركة، فضلاً عن الصراع بين متطلبات الثورة ومقتضيات بناء الدولة والمؤسسات. كما تأثرت هذه الصراعات بالسياق الدولي، ولا سيما في ظل التنافس بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي خلال فترة الحرب الباردة. وبذلك كشفت التجربة عن أن الصراع في ظل النظام الاشتراكي لم يكن ظاهرة ذات بعد اقتصادي فقط، وإنما تحول إلى منظومة من التفاعلات السياسية والاجتماعية والمؤسسية والدولية.

ومن أهم ما توصل إليه البحث أن إعادة تنظيم الملكية الاقتصادية لم تؤد بصورة تلقائية إلى إنهاء الصراع الاجتماعي، فعلى الرغم من أن إلغاء أو تقليص الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج استهدف الحد من التفاوت الطبقي، فإن التفاوت لم يختفِ بصورة كاملة، وإنما ظهرت أشكال أخرى من التمايز ارتبطت بالموقع داخل مؤسسات الحزب والدولة والجهاز الإداري والاقتصادي. وهو ما يشير إلى أن علاقات القوة لا تتحدد بالملكية الاقتصادية وحدها، وإنما تتأثر كذلك بالقدرة

على الوصول إلى السلطة والموارد ومواقع صنع القرار. ومن هنا، فإن انتقال ملكية وسائل الإنتاج إلى الدولة لا يعني بالضرورة زوال علاقات الهيمنة، وإنما قد يؤدي إلى إعادة تشكيلها في صورة مؤسسية وسياسية جديدة.

كما توصل البحث إلى أن القيمة الأساسية لفلسفة الصراع تكمن في قدرتها على الكشف عن المصالح المتعارضة وعلاقات القوة والتفاوت الاجتماعي، وإدخال هذه العناصر في تفسير الظواهر السياسية والاجتماعية. وقد أسهم هذا المنظور في تجاوز التفسيرات التي تتعامل مع المجتمع بوصفه بناءً متجانساً قائماً على التوافق، وأبرز أهمية دراسة من يمتلك الموارد ومن يملك القدرة على التأثير في القرار السياسي. ولذلك فإن مفهوم الصراع لا يفقد أهميته التحليلية حتى خارج السياق الاشتراكي، بل يمكن توظيفه في دراسة العديد من الظواهر السياسية والاجتماعية المعاصرة.

في المقابل، كشفت التجربة الاشتراكية عن حدود النظر إلى الصراع الطبقي باعتباره التفسير الشامل للتناقضات الاجتماعية والسياسية. فالمجتمعات لا تتشكل من الانقسامات الطبقية وحدها، وإنما تتداخل فيها عوامل سياسية وثقافية وقومية ومؤسسية، كما أن الأفراد والجماعات لا يتحركون دائماً وفق مواقعهم الاقتصادية بصورة مباشرة. وبالتالي، فإن اختزال الصراع الاجتماعي في العامل الطبقي وحده يؤدي إلى إغفال مصادر أخرى للتوتر والتنافس داخل المجتمع.

وتشير نتائج البحث كذلك إلى أن المشكلة لا تكمن في وجود الصراع، وإنما في الطريقة التي تتم بها إدارته. فالصراع يمثل ظاهرة طبيعية في المجتمعات التي تتعدد فيها المصالح، إلا أن تحوله إلى منطق دائم للممارسة السياسية قد يؤدي إلى صعوبة التمييز بين المعارضة السياسية المشروعة وبين القوى التي تهدد النظام. وعندما يصبح الاختلاف السياسي مفسراً بصورة مستمرة من خلال ثنائية الصديق والعدو أو المؤيد والمعارض للنظام، تتراجع قدرة المؤسسات على استيعاب التعدد، ويصبح الاستقرار السياسي مرتبطاً بدرجة أكبر بالضبط والسيطرة بدلاً من القدرة على إدارة الاختلاف من خلال القواعد والمؤسسات.

ومن هنا، تكشف التجربة الاشتراكية عن مفارقة أساسية تتمثل في أن القضاء على بعض أشكال الصراع قد يؤدي إلى ظهور أشكال أخرى منه إذا لم ترافق التحولات الاقتصادية والسياسية مؤسسات قادرة على إدارة المصالح المتعارضة، فإعادة توزيع الملكية والثروة لا تكفي وحدها لبناء مجتمع مستقر، كما أن سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج لا تضمن بالضرورة تحقيق المساواة في النفوذ السياسي أو المشاركة في صنع القرار. ولذلك فإن بناء النظام السياسي يتطلب، إلى جانب معالجة مصادر التفاوت، وجود مؤسسات قادرة على تنظيم التنافس وتحويل المصالح المتعارضة إلى سياسات وتسويات قابلة للاستمرار.

وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج بأن فلسفة الصراع في التجربة الاشتراكية حققت نجاحاً واضحاً على المستوى التفسيري في إبراز أهمية المصالح وعلاقات القوة والتفاوت في فهم المجتمع، لكنها واجهت حدوداً عندما تحولت من أداة لتحليل التناقضات إلى أساس حصري لتنظيم الدولة والمجتمع. كما أن التجربة أظهرت أن الانتقال من مرحلة الصراع الثوري إلى مرحلة بناء الدولة يتطلب الانتقال من منطق المواجهة المستمرة إلى منطق مؤسسي قادر على استيعاب الاختلاف والتفاوض والتسوية.

وعليه، فإن القراءة النقدية الأكثر توازناً لفلسفة الصراع لا تقوم على رفضها أو قبولها بصورة مطلقة، وإنما على تحديد مجال صلاحيتها. فالصراع يظل أداة مهمة لفهم التناقضات الاجتماعية والسياسية وعلاقات القوة، لكنه لا يمثل بديلاً عن

المؤسسات والتوافق والتفاوض في إدارة المجتمع. ومن ثم، فإن الدرس الأبرز الذي يمكن استخلاصه من التجربة الاشتراكية هو أن استقرار النظام السياسي لا يتحقق بإلغاء الصراع، وإنما ببناء مؤسسات قادرة على إدارته وتنظيمه وتحويله من مصدر للصدام إلى قوة يمكن توظيفها في عملية التغيير والإصلاح السياسي والاجتماعي.

المصادر:

1- فلاديمير إيليتش لينين، «سيرة مختصرة وعرض للماركسية»، سلسلة إصدارات لجنة العمل الفكري المركزية، دون مكان نشر، دون تاريخ.

2- فريدريك إنجلز، «الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية»، دار التقدم، موسكو، دون تاريخ.

3- أحمد عدنان عزيز، «إسهامات لينين الفكرية والسياسية في تطوير النظرية الماركسية»، مجلة العلوم السياسية، العدد 69، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، حزيران 2025.

4- حسام الدين علي مجيد، «مفهوم التشيؤ والوعي الزائف: دراسة مقارنة بين كارل ماركس وجورج لوكاش»، المجلة السياسية والدولية، العدد 53، الجامعة المستنصرية، بغداد، كانون الأول 2022.

5- وليد مساهر حمد وعبير سهام مهدي، «الوعي الطبقي في الفكر السياسي الماركسي المعاصر: نماذج مختارة»، مجلة العلوم السياسية، العدد 66، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، كانون الأول 2023.

6- عماد هادي عبد علي الحجيمي وماهر فليح تومان الشبلي، «السياسة الاقتصادية الجديدة في الاتحاد السوفيتي (1921-1928)»، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 69، الجزء الثاني، جامعة الكوفة، النجف الأشرف، حزيران 2023.

7- سلامة موسى، الاشتراكية، مؤسسة هنداوي، وندسور، المملكة المتحدة، 2011.

8- وليد مساهر حمد وعبير سهام مهدي، «الوعي الطبقي في الفكر السياسي الماركسي المعاصر: نماذج مختارة»، مجلة العلوم السياسية، العدد 66، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، كانون الأول 2023.

9- عماد هادي عبد علي الحجيمي وماهر فليح تومان الشبلي، «السياسة الاقتصادية الجديدة في الاتحاد السوفيتي (1921-1928)»، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 69، الجزء الثاني، جامعة الكوفة، النجف الأشرف، حزيران 2023.

10- سلامه موسى، الاشتراكية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012.

11- رفيق سمهون، في نقد التجربة الاشتراكية المعاصرة، دار النحاس، 1993.

12- انور عبد الملك، القومية والاشتراكية، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، 1998.

13- ارنست ماندل، مدخل الى الاشتراكية العلمية، ترجمة: غسان ماجد وكميل داغر، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 2017.

14- هال درابر، روحا الاشتراكية، ترجمة: تيار اليسار الثوري في سوريا، تيار اليسار الثوري في سوريا، سوريا، 2024.

15- سلامة كيلة، الماركسية الجديدة: العودة الى ماركس من أجل تخطى الماركسيات الرائجة، أفاق للنشر والتوزيع، مصر، 2017.

16- عدنان بوزان، الماركسية الثورة والفكر المادي، مصر، 2018، ص 46.

17- برتراند راسل، سبل مقترحة إلى الحرية: الاشتراكية والأناركية والحركة النقابية، ترجمة: عمر فتحي، دار الرافدين، 2024.

18- أبو القاسم أحمد منصور أبو هديمة، تطوير الفكر السياسي الاشتراكي، فكر وإبداع، العدد 88، رابطة الأدب الحديث، مصر، 2024.

19- عكيف كهية و بلخلوط وردية، نظرية الصراع الطبقي عند كارل ماركس مقاربة تحليلية- نقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري (تيزي وزو)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، فرع الفلسفة، الجزائر، 2014.

20- توزيل أندريه واخرون، ماركس ونقده للسياسة، ترجمة: جوزيف عبد الله، دار الفارابي، بيروت، 2008.

21- Manifesto of the Communist Party 1848, Translated: Samuel Moore, Marx/Engels, Vol. One, Progress Publishers, Moscow, 1969.

22- Denis Kozlov, Lynne Viola, V. P. Danilov and N. A. Ivnitskii, The War Against the Peasantry 1927-1930 (The Tragedy of the Soviet Countryside, Volume one) , Translated by Steven Shabad, Series: Annals of Communism Series, YALE UNIVERSITY PRESS, 1/7/2005.

23- Sheila Fitzpatrick, Stalin and the Making of a New Elite, 1928-1939, Slavic Review, Volume 38, Issue 3, September 1979.

Daniel R. Brower, The Smolensk Scandal and the End of NEP, Slavic Review , Volume 45 , Issue 4 , Association for Slavic, East European, and Eurasian Studies, Winter 1986